

تشديد الإغلاق على غزة تحت غطاء وباء الكورونا تشرين الثاني 2020

منذ آذار 2020، تستغل إسرائيل الخوف من انتشار وباء كورونا لمنع التنقل عن طريق معبر "إيرز" بشكل شبه تام. قيّدت إسرائيل الخروج من قطاع غزة بالحالات الطبيّة الطارئة فقط، خرج عدد قليل جدًا من المرضى ومرافقيهم فقط، إضافةً لاستثناءات قليلة أخرى. تراجع معدّل تنقل الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة في الشهور الستة الأخيرة إلى أقل من 3 بالمئة مما كان عليه بداية العام. يبدو هذا الإغلاق غير مسبوق في السنوات الـ 13 الأخيرة، من حيث إحكامه وتواصل مدّته.

تغيّرت قرارات إسرائيل بشأن التنقل والسفر داخل البلاد وخارجها، وبين الضقة الغربية وإسرائيل، وذلك وفق سعي للموازنة بين الحفاظ على الصّحة العامّة والحفاظ على النشاط الاقتصادي. إلا أن قرارات إسرائيل بشأن معبر إيرز لم تتغيّر منذ الأيام الأولى لتفشّي الوباء في العالم، وبينما أخذت جميع القرارات بشأن الفتح والإغلاق والتقييدات والتسهيلات داخل إسرائيل وسط جدلٍ جماهيريّ يقظ، غاب الجدل تمامًا بشأن غزة، ولم تظهر أي مطالبية باعتراف إسرائيل بمسؤولياتها على ضوء قرارها منع التنقل من وإلى غزة منذ ثمانية أشهر دون أن يلوّح حل في الأفق.

حدّرت جمعية "جيشة-مسلك"، إلى جانب وكالات دوليّة وسلطات حكوميّة، من تفشّي وباء الكورونا في منطقة ذات كثافة سكانية عالية كما الحال في غزة، خاصّة في ظل ضعف جهاز الصّحة الحالي في القطاع، والنقص الدائم بالمعدّات الطبيّة الحيويّة، وبالفعل، فإن نسب الإصابة آخذة بالارتفاع. التخوّف المفهوم من تفشّي الوباء لا يبيّر الامتناع عن أخذ خطوات تحمي الصّحة العامّة بموازاة تلبية الحاجات الحيويّة الأخرى.

قبل أن يتفشّي الوباء، انتهكت تقييدات الحركة عبر "إيرز" حقوق الفلسطينيين الأساسيّة، ويتصاعد هذا الانتهاك منذ بداية التفشّي. وتؤدّي هذه التقييدات إلى أضرارٍ بمجمل مجالات الحياة في القطاع. في هذه الأيام، بدلًا من اعتراف إسرائيل بالأثر الهائل لتقييدات الحركة على صحة وسلامة سكّان غزة، فإنها تتنصّل من التزاماتها ومسؤولياتها، وتخلّف أوضاعًا خطيرةً.

في الشهور الأخيرة، وبهدف تحدّي "إغلاق الكورونا"، التمسّت جمعية "جيشة-مسلك" للمحاكم عدّة مرات باسم فلسطينيين أرادوا العودة إلى بيوتهم، زيارة أحد ذويهم المرضى أو مشاركة في مراسم العزاء. في إحدى الحالات مثلاً طالب دكتوراة من قطاع غزة طلب الالتحاق بمنحة بحثيّة في مؤسسة أكاديميّة مرموقة في أوروبا. حكمت المحكمة المركزيّة لصالحه، إلا أن الدولة كانت عازمة جدًا على الدفاع عن "إغلاق الكورونا" في إيرز، واختارت أن تستأنف للمحكمة العليا التي استجابت لها وقلبت القرار. رفضت الدولة أن ترى بالإغلاق الإضافي قرارًا سياسيًا، ولم تجد من

الملائم أن تخففه إلا في حالات نادرة، وكان ذلك أيضًا بتعليمات من المحكمة، إثر المطالبات التي قدّمتها جمعية "جيشة-مسلك" ومنظمات حقوق إنسان زميلة ومنظمات مجتمع مدني أخرى.

علّمت تجربة العام 2020 العالم أنّ اتخاذ وسائل الوقاية من أجل الصحة العامة لا بد أن تتوازن مع الاعتراف بالأهميّة العليا لحريّة الحركة من أجل تلبية الحاجات اليومية. على إسرائيل أن تطبّق تغييرات واسعة في سياسة الحركة التي تفرضها على معبر إيرز، حائلًا وبعد تراجع الوباء، بما يعكس اعترافًا بمسؤوليّتها ضمان حياة ملائمة لسكّان قطاع غزّة وحماية حقوق الإنسان هناك.

جمّعت في هذه الصفحات اقتباسات من ردود الدولة ومنشّق عمليّات الحكومة على توجّهات والتماسات قدّمتها مركز "جيشة-مسلك" باسم فلسطينيين طلبوا الخروج من غزّة لحاجات أساسيّة. تعكس الأمثلة طبيعة الإغلاق الإسرائيليّ تحت غطاء الأزمة الصحيّة، وحقيقة استخدامه بهدف رفض طلبات الفلسطينيين دون فحصها عينيًا وأمنيًا، بلا علاقة لتجميد منظومة التنسيق مع السلطة.

تشديد الإغلاق على غزّة تحت غطاء وباء الكورونا؛ اقتباسات من الوثائق الإسرائيليّة الرسميّة

1. [رد الدولة](#) على التماس بشأن طلب مشاركة بمراسيم العزاء (بالعبرية)

3.7.2020 - من ردّ الدولة على التماس "جيشة-مسلك" للمحكمة المركزيّة في القدس باسم أخوات طلبين الخروج من غزّة إلى الضمّة الغربيّة للمشاركة في مراسيم العزاء إثر وفاة والدهنّ.

تستخدم الدولة التبرير البيروقراطيّ، إذ تدّعي أن طلب الأخوات لم يُقدّم لمكتب الارتباط في غزّة عبر اللجنة المدنيّة الفلسطينيّة، وذلك بعد أن قرّرت السلطة الفلسطينيّة وقف التنسيق مع إسرائيل. إلا أن الدولة تدّعي كذلك بأن السياسة الحاسمة أصلًا في هذا الشأن هي قرار المستوى السياسيّ تقييد الخروج من غزّة "على ضوء تفشّي وباء الكورونا":

26. "وجب التوضيح بأن مكتب الارتباط جاهز لتلقّي الطلبات عبر القنوات المتّبعة وفحصها عينيًا. يُذكر علوّة على ذلك قرار المستوى السياسيّ، على ضوء مواجهة وباء الكورونا هذه الأيّام، فرض الإغلاق على قطاع غزّة من أجل تقليص مخاطر العدوى وتفشّي الوباء. لا يزال هذا القرار ساريًا، ويُقيّد الدخول من قطاع غزّة إلى إسرائيل والضمّة الغربيّة باستثناء الحالات الإنسانيّة الطبيّة الخاصّة.

27. القاعدة منذ فرض الإغلاق هي رفض طلبات سكّان قطاع غزّة للدخول إلى إسرائيل والانتقال إلى الضمّة الغربيّة لأغراض غير طبيّة، ولم تتغيّر السياسة حتّى الآن.

28. لذلك، بحسب ما جاء في رد مكتب الارتباط إلى محامي الملتمسات، حتّى وإن قدّمت الطلبات من خلال اللجنة المدنيّة ووفق التفاهات بين إسرائيل والجانب الفلسطينيّ، يُرَجّح أن تُرفض على ضوء الإغلاق المفروض بسبب الكورونا. تلخيصًا، تبطل الحاجة لهذا اللتماس إثر رد مكتب الارتباط في غزّة على توجّهات المحامين، وموقفه بأن الدولة لا يمكنها المصادقة على طلب الملتمسات على ضوء الوضع القائم".

(الجُمْل مُبرزة من قبل "جيشة-مسلك")

2. رد الدولة على التماس بشأن طلب زيارة مريض في الضفة الغربية (بالعبرية)

4.8.2020 – من رد الدولة على التماس "جيشة-مسلك" باسم امرأة من غزة طلبت الخروج إلى الضفة الغربية لزيارة والدها المريض. تستخدم الدولة التبرير البيروقراطي، إذ تدعي أن طلب السيدة لم يُقدّم لمكتب الارتباط في غزة عبر اللجنة المدنية الفلسطينية. تدعي الدولة كذلك بأن السياسة الحاسمة أصلاً في هذا الشأن هي قرار المستوى السياسي تقييد الخروج من غزة "من أجل تقليص مخاطر العدوى وتفشي الوباء".

في البند الآتي، تفضّل الدولة استثناءين اثنين لإغلاق الكورونا، وتضيف استثناءً ثالثاً – دخول مواطنين إسرائيليين سكّان غزة إلى إسرائيل. معنى ذلك ان طلب زيارة الأب المريض ليس ضمن الحالات الاستثنائية في إغلاق الكورونا:

"23. يجدر التذكير بقرار المستوى السياسي، على ضوء مواجهة وباء الكورونا هذه الأيام، فرض الإغلاق على قطاع غزة من أجل تقليص مخاطر العدوى وتفشي الوباء. لا زال هذا القرار ساريًا، ويُقيّد الدخول من قطاع غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية باستثناء الحالات الإنسانية الطبية الخاصة؛ عودة سكّان الضفة الغربية والأجانب أو حملة الجنسيات المزدوجة بعد الفحص العيني لظروف الطلب؛ وعودة المواطنين الإسرائيليين الموجودين في قطاع غزة إلى إسرائيل. ومن نافلة القول إنّ قضية الملتزمة لا تندرج تحت أي من التصنيفات المذكورة أعلاه، لذلك حتّى لو قُدّم طلب الملتزمة للجانب الإسرائيلي من خلال اللجنة المدنية، سيُرفض بسبب سياسة الإغلاق المذكورة".

(الْجُمْل مُبرزة من قبل "جيشة-مسلك")

3. وثيقة منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية، سياسة الإغلاق بشأن دخول سكّان قطاع غزة إلى إسرائيل

والضفة الغربية (بالعبرية)

12.8.2020 – "وثيقة سياسة الإغلاق بشأن دخول سكّان قطاع غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية" نُشرت الوثيقة على موقع الانترنت لمنسّق عمليات الحكومة إثر طلبات جيشة-مسلك المقدّمة للمحاكم من أجل شفافية قرارات الدولة بشأن تشديد الإغلاق على غزة:

"[...] من أجل تقليص تفشي وباء الكورونا فُرض حصار على قطاع غزة، [...] تُحدّد عدد من الاستثناءات: [...] تصاريح للمرضى ومرافقيهم للدخول إلى إسرائيل والضفة الغربية لغرض العلاج الطبي [...] طلبات سكّان الضفة الغربية والأجانب في قطاع غزة للانتقال إلى الضفة الغربية أو إلى دولهم [...]"

(الْجُمْل مُبرزة من قبل "جيشة-مسلك")

4. رد مكتب الارتباط بشأن توجهه للخروج لمقابلة في قنصلية (بالعبرية)

18.8.2020 - رد مكتب الارتباط في غزة على توجهه "جيشة-مسلك" باسم طالب دكتوراة من سكان غزة، قدّم طلباً للخروج إلى مقابلة في قنصلية في تل أبيب. وكانت المقابلة شرفاً أولياً لسفره وتلقّي منحة بحثية كاملة في جامعة أوروبية.

رفض مكتب الارتباط الطلب بادعاء أنه لم يُقدّم عبر اللجنة المدنية الفلسطينية، وعلى ضوء قرار المستوى السياسي تقييد الخروج من غزة تحت غطاء مواجهة تفشي وباء الكورونا:

"يُذكر أيضًا، بأنه في إطار مكافحة تفشي وباء الكورونا، قرّر المستوى السياسي فرض تقييدات على الدخول من قطاع غزة إلى دولة إسرائيل لحالات إنسانية طبية فقط، والقضية المذكورة لا تندرج تحت هذه الحالات".

(الجمل مُبرزة من قبل "جيشة-مسلك")

5. ردّ الدولة على التماس بشأن طلب عودة إلى الضفة الغربية (بالعبرية)

25.10.2020 – ردّ الدولة على التماس "جيشة-مسلك" للمحكمة المركزية في القدس باسم شاب من سكان الضفة الغربية يسكن في قطاع غزة ويطلب العودة إلى الضفة الغربية. تفضّل الدولة قرار تشديد الحصار على غزة في آذار 2020، تعترف أنّ طلب الشاب قدّم إليها قبل ذلك، وأنها مستعدّة الآن للنظر في طلبه وفق الاستثناء الثاني الذي حدّدته في سياسة الإغلاق تحت غطاء الكورونا – عودة أهالي الضفة الغربية والأجانب إلى بيوتهم:

"30. كما تقدّم، في يوم 11.3.2020 فرضت دولة إسرائيل إغلاقاً على قطاع غزة، كجزء من المحاولات لمواجهة تفشي وباء الكورونا. وفقاً لذلك، قضت سياسة المؤسسات الرسمية الإسرائيلية منذ ذلك الوقت ألا يُسمح بدخول أشخاص يعيشون في قطاع غزة إلى إسرائيل والمنطقة، باستثناء حالات معزّفة من قبلهم.

31. في يوم 12.8.2020 نُشرت سياسة الإغلاق بشأن دخول أهالي قطاع غزة إلى إسرائيل والمنطقة. في إطار هذه السياسة، التي كانت سارية قبل نشرها أيضًا، مُضّلت الحالات الاستثنائية لهذه السياسة، وواحدة منها تمكّن تقديم طلبات سكّان الضفة الغربية والأجانب الموجودين في قطاع غزة الانتقال من الضفة الغربية أو دولتهم، وذلك عبر القنوات المتّبعة، كما هي مفضّلة في النظم المنشورة في موقع منشقّ عمليات الحكومة [...].

33. كما فُضّل أعلاه، قدّم الملتمس طلباً للتنقّل من قطاع غزة، عبر دولة إسرائيل، إلى المنطقة، بواسطة اللجنة المدنية الفلسطينية. خلال علاج طلبه، فُرض إغلاق على قطاع غزة، جزءاً من محاولات مواجهة تفشي وباء الكورونا. لذلك، رُفض الطلب وفقاً لسياسة المؤسسات الرسمية منذ ذلك الوقت، نُقلت رسالة بهذا الشأن للجنة المدنية الفلسطينية، وفق المتّبع"

(الجمل مُبرزة من قبل "جيشة-مسلك")